

Distr.
GENERAL

A/52/309/Add.1
14 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٧٢ من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في
أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح
في آسيا والمحيط الهادئ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي
للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١-٧ مقدمة - أولاً
٤	٨-٢٠ الحالة المالية للمراكز الإقليمية - ثانياً
٤	٨-١٣ المركز الإقليمي في أفريقيا ألف -
٥	١٤-١٦ المركز الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ باء -
٦	١٧-٢٠ المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جيم -

المرفقات

٧ إيرادات ونفقات الصناديق الاستثمارية للمراكز الإقليمية منذ إنشائها	الأول -
١٠ إيرادات ونفقات صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية للتوعية العامة بقضايا نزع السلاح وصندوق الأمم المتحدة الاستثمارية لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي منذ إنشائهما	الثاني -
١٢ بيان أدلى به السيد مارتينز - مورسيو، (اسبانيا) في الجلسة ٢٦ للجنة الأولى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	الثالث -

أولا - مقدمة

١ - أُنشئت مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا (لومي)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ليما)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (كاتماندو)، بموجب قرارات الجمعية العامة الصادرة في الأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧ و ١٩٩٨ على التوالي. وباستثناء وظيفة المدير التي وافقت الجمعية العامة على أن تكون برتبة ف - ٥ لكل مركز منها وأن تمول من الميزانية العادية، ارتئي أن تكون التبرعات هي مصدر تمويل الأنشطة الموضوعية التي تقوم بها المراكز إضافة إلى تمويل تكاليفها الإدارية والتشغيلية. وعلى مر السنين، أدى الانخفاض المستمر في التبرعات المقدمة من الحكومات المهمة وانخفاض الإيرادات الآتية من مصادر أخرى إلى الصناديق الاستثمارية المنشأة لأغراض تمويل أنشطة المراكز، كما يتضح من المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير، أدى إلى التأثير إلى حد خطير بأداء المراكز، ولا سيما أداء مركزي لومي وليما. أما المركز الإقليمي في كاتماندو، فلم يتعرض لحالة التردّي الحاد التي عانى منها المركزان الآخران لأن أنشطته تمول أيضا من صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية للتوعية العامة بقضايا نزع السلاح ومن صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية لأنشطة نزع السلاح على الصعيد العالمي والإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية للمراكز ما زالت بانخفاض في فترة ما بعد الحرب الباردة بالرغم من وجود اعتراف واسع النطاق بإمكانية تلك المراكز القيام بدور مفيد في البيئة المتغيرة للأمن الدولي التي تزايدت فيها أهمية النهج الإقليمية في معالجة نزع السلاح.

٢ - وتبغى الإشارة في هذا السياق إلى أن الأمين العام لفت انتباه الجمعية العامة في تقريره المتعلق بأنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة المقدم إلى الجمعية في دورتها الخمسين، إلى "أن المراكز الإقليمية لا تزال عاجزة عن العمل بالطريقة التي توختها الجمعية العامة، بسبب عدم كفاية مواردها المالية. ولقد جاء هذا الموقف نتيجة انخفاض التبرعات بشكل مطرد، ولا سيما التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء داخل المناطق الإقليمية المعنية" (الفقرة ٥ من الوثيقة A/50/380). ومضى الأمين العام قائلا "وعليه، يجد الأمين العام نفسه مضطرا لأن يوضح أنه ما لم تتخذ الدول الأعضاء تدابير مبكرة وفعالة لعكس هذا الاتجاه، فلن يكون هناك بديل لوقف حتى القدر المحدود من المهام التي تضطلع بها هذه المراكز وإغلاق مكاتبها في العواصم الثلاث المذكورة" وتوقع "أن يكون الاضطلاع بأنشطة نزع السلاح ذات الطابع الإقليمي مقصورا، في نهاية المطاف، على موظفي الأمانة العامة الموجودين في نيويورك أو جنيف" (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

٣ - وفي تقريره لعام ١٩٩٦ حول نفس المسألة لفت الأمين العام انتباه الجمعية العامة من جديد إلى خطورة الحالة المالية للمراكز الإقليمية. وأشار الأمين العام في ذلك التقرير "أنه على الرغم من نداءاته السابقة، فإن المركزين لا يزالان يفتقران إلى الموارد المالية الكافية، وهما عاجزان عن العمل بالطريقة التي توختها الجمعية العامة" (الفقرة ٥ من الوثيقة A/51/403). حيث أظهرت التبرعات المقدمة إلى مركزي لومي وليما من جديد نفس النمط الذي شهدته السنوات الأخيرة وظلت التبرعات المقدمة إليهما غير كافية لتنفيذ

الأنشطة المطلوبة منهما. كما وجَّه انتباه الجمعية العامة إلى أنه "بدون وجود قاعدة كافية ومستقرة للموارد، فإن سلامة المركزين وقيامهما بوظائفهما بفعالية في المستقبل سيتعرضان لتهديد شديد. ولا يزال نقص التمويل يجعل من الصعب المحافظة على المركزين" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠).

٤ - وفي حين لا يفتقر المركز الإقليمي في كاتماندو إلى التبرعات اللازمة لتمويل أنشطته الموضوعية، فقد تأثر بضالة التبرعات اللازمة لتغطية تكاليفه الإدارية والتكاليف ذات الصلة. ولهذا السبب، لا يزال المركز يُدار من مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وهو ترتيب سيستمر، فيما يبدو، إلى أن يتسنى التوصل إلى وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تمويل التكاليف التشغيلية للمركز في كاتماندو. وقد تطرق الأمين العام أيضاً إلى هذه المسألة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة حيث قال "إن القيود المالية الشديدة والمستمرة حالت دون قيام المركز بتعيين أي موظف دعم محلي" (الفقرة ١٣ من الوثيقة A/51/445).

٥ - وإزاء تلك الخلفية، اقترح الأمين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بأن يُصار إلى إلغاء الوظائف الثلاث من رتبة ف - ٥ المرصودة للمراكز الإقليمية الثلاث في كاتماندو ولومي وليما في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٦ - وفي تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، استذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية "توصيتها بأن يستعرض الأمين العام السلامة المالية لتلك المراكز". وترى اللجنة الاستشارية "أن اقتراح الأمين العام بإلغاء المراكز ينبغي أن يُعرض على اللجنة الأولى وأنه ينبغي للأمين العام، قبل قيام الجمعية العامة باتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، أن يقدم معلومات إضافية عن حالة التبرعات وأن يقدم بالنسبة لمركز لومي معلومات عن حالة المناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (A/52/7، الفصل الثاني، الجزء الثاني، الفقرة ثانياً - ١٢).

٧ - ويُقدّم هذا التقرير استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية. وهو يصف آخر التطورات التي حصلت على الحالة المالية للمراكز الإقليمية منذ صدور تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن تلك المراكز، وهي التقارير الواردة في الوثائق A/51/403 و A/51/445 و A/52/309. ويرد فيه أيضاً وصف لحالة المناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية تقديم دعم مالي للمركز في لومي. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير معلومات عن التبرعات الواردة وغيرها من إيرادات ونفقات الصناديق الاستثمارية المنشأة لأغراض تمويل أنشطة المراكز، وذلك لغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وتبين بسهولة عدم كفاية الموارد المالية والشك في سلامة تلك المراكز، ولا سيما المركزين الموجودين في لومي وليما (وبالنظر إلى أن أنشطة المركز الإقليمي في كاتماندو تُمول أيضاً من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتوعية العامة بقضايا نزع السلاح ومن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، فقد أدرجت في المرفق الثاني معلومات مماثلة عن هذين الصندوقين. والمرفق الثالث من هذا التقرير هو نص بيان أدلى به السيد مارتينيز - مورسيو، ممثل أسبانيا، في معرض تعليقه

التصويت في الجلسة السادسة والعشرين للجنة الأولى المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقد أرفق بالتقرير بناء على طلبه.

ثانيا - الحالة المالية للمراكز الإقليمية

ألف - المركز الإقليمي في أفريقيا

٨ - أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في تقريره المقدم إليها عن المركز الإقليمي في لومي (A/51/403)، أن مستوى التبرعات المقدمة إلى المركز لا يزال في حالة انخفاض حيث ورد في عام ١٩٩٦ مبلغ ٤ ٠٠٠ دولار فقط. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٧، فقد ورد مبلغ قدره ٥ ٠٠٠ دولار فقط في حين بلغت التبرعات المعلنة ١٥ ٠٠٠ دولار. وبلغ رصيد الصندوق في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ مبلغا قدره ٢٥٧ ١٣٤ دولارا وبلغت النفقات المسجلة ٢٧٥ ٨٠ دولارا.

٩ - وكانت الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في جملة أمور، في قرارها ٤٦/٥١ هاء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن يقوم "في ضوء الحالة المالية الراهنة للمركز الإقليمي بتكثيف ما يبذله من جهود لاستكشاف السبل والوسائل البديلة للتمويل وأن يواصل تقديم كل ما يلزم من دعم إلى المركز الإقليمي من أجل تحقيق إنجازات ونتائج أفضل".

١٠ - وعملا بطلب الجمعية العامة، استكشف الأمين العام وسائل بديلة لتمويل المراكز. وفي جملة تلك الوسائل الممكنة وسيلة تتمثل في تعزيز الصلات القائمة بين نزع السلاح والقطاعات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، أجريت مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم التوصل إلى اتفاق للشروع ببعثة استشارية في عام ١٩٩٧، بتمويل من البرنامج الإنمائي، لتقييم مستوى الدعم المقدم إلى المركز في المنطقة. وبعد إجراء مناقشات مستفيضة، ولا سيما مع الدول الإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما فيها المؤسسات، خلصت البعثة الاستشارية إلى نتيجة مفادها أن هناك قدرا كبيرا من الدعم لاستمرار وتعزيز عمل المركز في المنطقة، ولا سيما بالتعاون مع الآلية المعنية بمنع المنازعات واحتوائها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد أوصى الخبراء الاستشاريون في تقييمهم، في جملة أمور، بما يلي: (أ) ينبغي القيام على الفور بتعيين مدير للمركز؛ (ب) ينبغي أن تعمل إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا على ضمان استدامة المركز بالنظر إلى أن خطة عمل الأخير من المتوقع أن تعكس شواغل الإدارة والبرنامج على السواء بشأن السلام والأمن، والحكم الجيد، وبناء السلام والتنمية المستدامة؛ (ج) أن تبذل إدارة الشؤون السياسية والبرنامج الإنمائي إضافة إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الدولة المضيفة، قصارى جهدها لمساعدة المركز على جمع الأموال اللازمة لسنته الانتقالية الحرجة سنة ١٩٩٨؛ ويلزم توفر منحة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار كحد أدنى لهذه الفترة الانتقالية؛ ويتحتم أيضا العثور على عملية أكثر استقرارا لتمويل المركز؛ (د) يتعين على المدير أن يستخدم الأشهر الستة الأولى من عام

١٩٩٨ للقيام، بالتشاور مع أمانة منظمة الوحدة الأفريقية، بوضع برنامج عمل مدته خمس سنوات ليقدم إلى المانحين الممكنين للحصول منهم على الدعم المالي.

١١ - ويجري حاليا دراسة تقرير الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن التوصية القاضية بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار، فإن هذا سيتيح إمكانية مواصلة عمليات المركز بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وفي حال عدم تقديم تلك المنحة أو عدم وصول أي تبرعات أخرى، قد يتعين على الأمانة العامة أن تعلق عمليات المركز اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

١٢ - ولقد تعهد البلد المضيف، توغو، بمبلغ يساوي ١٠ ٠٠٠ دولار في شكل تبرعات إلى المركز خلال عام ١٩٩٧. وشرع، بالتعاون مع الدول الإقليمية الأخرى، بجهود مختلفة لجمع الأموال من داخل المنطقة وخارجها.

١٣ - ومنذ استقالة مدير المركز المعين محليا في تموز/يوليه ١٩٩٢، ظلت الوظيفة شاغرة بسبب انخفاض عدد ومستوى الأنشطة نتيجة لانخفاض التبرعات المالية.

باء - المركز الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

١٤ - أكد الأمين العام من جديد في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن المركز الإقليمي في كاتماندو أنه "وفقا لولاية المركز، ينبغي أن تمول جميع أنشطته من التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات المهمة. وكما يتسنى استخدام الموارد المتاحة النادرة في الأنشطة الموضوعية، إلى أقصى حد ممكن، تعذر على المركز أن يعين أي موظف دعم محلي. ولهذا السبب، وأصل مدير المركز القيام بوظائفه من المقر في نيويورك، وهو ترتيب سيستمر إلى أن يتسنى التوصل إلى وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تمويل تكاليف تشغيل المركز في كاتماندو" (A/52/309، الفقرة ١٤).

١٥ - وكما ورد في ذلك التقرير، فمنذ تقديم التقرير السابق للأمين العام بشأن المركز في عام ١٩٩٦ (A/51/445)، تم تلقي تبرعات مخصصة لأنشطة معينة في تموز/يوليه ١٩٩٧ بلغت ١٦٧,٥٧ ١٩٧ دولارا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغ رصيد الصندوق ٣٤٠ ٣٥٠ دولارا، دون تسجيل أي نفقات.

١٦ - وقد تعهدت عدة دول ومنظمات معنية أخرى بمواصلة تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني. وفضلا عن ذلك، أعلنت حكومتان عن استعدادهما لاستضافة اجتماعات إقليمية في عام ١٩٩٨. ومن المتوقع أيضا أن يستمر، على الأرجح، تمويل أنشطة المركز من التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتوعية العامة بقضايا نزع السلاح، الذي بلغ رصيده ٢٩٣ ٣٦٨ ١ دولارا في ٣٠ حزيران/يونيه

١٩٩٧، وإلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي، الذي بلغ رصيده المسجل ٩٣٢ ٢٤٤ دولاراً في ذلك التاريخ.

جيم - المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي

١٧ - أبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في التقرير الذي قدمه إليها بشأن مركز ليما (A/51/403)، أنه قرر تعليق أعمال المركز في تموز/يوليه ١٩٩٦ وحتى إشعار آخر بسبب عدم كفاية التبرعات لتمويل أنشطة المركز وتكاليفه الإدارية.

١٨ - ومنذ ذلك التقرير، تم تلقي تبرعات قيمتها ٤٢١ ١٠ دولاراً، وبلغ رصيد الصندوق الاستثماري للمركز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ٧١٠ ٤١ دولاراً، وسجلت نفقات بمبلغ ٥٣٤ ٣٢ دولاراً. وأبلغت حكومة البلد المضيف الأمين العام باهتمامها بإعادة تنشيط أعمال المركز الإقليمي، وبأنها تنظر، في ذلك الصدد، بما يمكنها تقديمه من تبرعات مالية من أجل إدامة المركز ودعم تشغيله، وبأنها تبحث في الخيارات المتاحة لموقع مناسب لإقامة المركز في ليما.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت حكومة شيلي الأمين العام رسمياً اهتمامها بإعادة تنشيط أعمال مركز ليما، وأشارت إلى استعدادها لدعم ذلك. وفضلاً عن ذلك، أشار عدد من المنظمات، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية، وبعض من معاهد البحوث إلى أنه في حالة إعادة تنشيط أعمال المركز، قد تكون هناك مجالات تنطوي على اهتمامات وأنشطة مشتركة.

٢٠ - وبعد استقالة مدير مركز ليما المعين محلياً في آب/أغسطس ١٩٩٣، ظلت وظيفته شاغرة. ويعود ذلك أساساً إلى تناقص التبرعات، التي كانت غير كافية لتمويل أنشطة المركز.

المرفق الأول

إيرادات ونفقات الصناديق الاستثنائية للمراكز
الإقليمية منذ إنشائها
(بدولارات الولايات المتحدة)

ألف - المركز الإقليمي في لومي

يشمل الهبات العامة والإعانات والدخل من الفوائد وإيرادات متنوعة (الربح الآتي من تقلبات أسعار
الصرف، مثلا).

باء - المركز الإقليمي في كاتماندو

يشمل الهبات العامة والإعانات والدخل من الفوائد وإيرادات متنوعة (الربح الآتي من تقلبات أسعار
الصرف، مثلاً).

جيم - المركز الإقليمي في ليما

يشمل الهبات العامة والإعانات والدخل من الفوائد وإيرادات متنوعة (الربح الآتي من تقلبات أسعار الصرف، مثلاً).

المرفق الثاني

إيرادات ونفقات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني
للتوعية العامة بقضايا نزع السلاح وصندوق الأمم المتحدة
الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي
والعالمي منذ إنشائهما

ألف - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتوعية
العامة بقضايا نزع السلاح
(بدولارات الولايات المتحدة)

يشمل الهبات العامة والإعانات والدخل من الفوائد وإيرادات متنوعة (الربح الآتي من تقلبات أسعار
الصرف، مثلا).

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لأنشطة نزع
السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي
(بدولارات الولايات المتحدة)

يشمل الهبات العامة والإعانات والدخل من الفوائد وإيرادات متنوعة (الربح الآتي من تقلبات أسعار
الصرف، مثلاً).

المرفق الثالث

بيان أدلى به السيد مارتينز - مورسيو، (إسبانيا) في الجلسة ٢٦ للجنة
الأولى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

"أتكلم لأعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.24 المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي اعتمد للتو دون تصويت^(أ). وأتكلم أيضا باسم البلدان التالية: إستونيا وآيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والنرويج وهنغاريا.

"وما فتئت بلداننا تؤمن بأن جهود نزع السلاح الإقليمية ما زالت هامة. وبالتالي فإننا نأسف للإشارة إلى أن مركزي الأمم المتحدة الإقليميين في لومي وليما لم يتمكننا منذ العام الماضي من الاضطلاع بأنشطة هامة بسبب نقص الموارد، التي كان ينبغي أن تتوفر من التبرعات.

"ومما يؤسف له أن هذا استمرار لوتيرة رأيها طوال عدد من السنوات. ومشروع القرار لا يجسد هذه الحقائق ولا يأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام لهذا العام^(ب)، الذي يوضح أن نقص الموارد قد يؤدي إلى إفضال المركزين.

"ومن وجهة نظرنا، ليس من المسؤولية أن تتجاهل اللجنة الأولى الظروف المالية الخطيرة التي تواجه الأمم المتحدة، والتي قام الأمين العام، وبحق، باسترعاء انتباهنا إليها. فنحن لا نشعر أن بإمكاننا تجاهل الواقع بعد اليوم. فإن لم يتسن، بالرغم من جهودنا المتجددة كل عام، كفاية التمويل من التبرعات التي من شأنها أن تمكن المراكز من الاضطلاع بأعمال موضوعية، فإننا سنشاطر الأمين العام رأيه بأنه ينبغي إغلاق المراكز والاضطلاع بالأنشطة من مقر الأمم المتحدة. وبالتالي ينبغي إعادة النظر في النهج المتبع تجاه مشروع قرار في العام المقبل، في ضوء هذه الظروف.

"وأود أن أضيف أن وفودنا، التزاما منها بنفس المبادئ، انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.31/Rev.1، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ". وهذا المركز يجتذب منسوبا من الموارد الطوعية يكفي لتمكينه من الاضطلاع بعمله القيم. وأطلب إرفاق نص تعليل التصويت هذا بتقرير الأمين العام للسنة المقبلة عن هذه المراكز".

(أ) اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار فيما بعد، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

باعتباره القرار ٧١/٥٠ جيم.

(ب) A/50/380.
